«إيميا فاينانس»: «بيتك» أفضل بنك في الكويت

في إضافة جديدة لقائمة الجوائز المرموقة التي حصدها، فاز بيت التمويل الكويتي "بيتك" بـ4 جوائز من مجلة "إيميا فاينانس" في النسخة الثالثة عشر من جوائز القطاع المصرفي في الشرق الأوسط لعام 2020. واستحق "بيتك" لقب "أفضل بنك في الكويت"، و"أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط"، و"أفضل بنك إسلامي في الكويت"، إضافة إلى فوز "بيتك–البحرين" بجائزة أفضل إسلامي في البحرين.

وتعد جوائز "إيميا فاينانس" من أهم الجوائز في القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط، والتي تهدف إلى تكريم المؤسسات المصرفية بناء على أدائها المالي، ومعايير جودة خدماتها، والتميز في القطاع المصرفي. كما تستند جوائز المجلة المالية المرموقة إلى معايير أساسية في عملية اختيارها لأفضل البنوك، تتضمن الحصة السوقية للبنك، ونمو منتجاته في السوق، وربحيته، والابتكار في المنتجات والخدمات، إضافة إلى جودة استراتيجية أعماله.

وتبرهن الجوائز كفاءة أداء البنك وتفوقه في تقديم الخدمات المبتكرة ذات الجودة العالية من خلال بنيته التحتية الرقمية المتطورة رغم البيئة التشغيلية التي كانت مليئة بالتحديات في 2020.

حتى مارس 2025

«الشال»: العجز المالي المحتمل للكويت يقدر بنحو 55.4 مليار دينار

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن الكويت والمستقبل: لدى الكويت ما يكفي من موارد، وما هو متميز من العقول، ولديها من الناحية النظرية ما يكفي من رؤى صحيح، وحولها، حتى ضمن إقليمها، من بدأ خطواته العملية لاستباق تطورات المستقبل النفطية غير المواتية، بما يفترض أن يمنح الكويت الزاد والحافز للمنافسة من أجل صناعة مستقبل آمن وأفضل. وتكمن مشكلة الكويت بأن كل العوامل المذكورة عاليه موظفة في غير مكانها الصحيح، فالعقول مستبعدة، والموارد مهدرة، والرؤى على الورق وما يتحقق عكسها على أرض الواقع، ولا تحرك النماذج حولها حافز حقيقي للحاق بها.

في آخر برنامج حكومي، إقرار بتخلف التعليم في الكويت نحو 5 مراحل أو 4.8 سنة عن مستوى دول تصرف أموالاً أقل على نظمها التعليمية، بينما في الكويت يدور نقاش غير مستحق ويتظاهر أولياء أمور احتجاجاً على إقرار الامتحانات تحريرية، وحدث في الماضي احتجاج مماثل على تغيير مراقبي الامتحانات، وكل ذلك من أجل تسهيل الغش. وبينما الانسان هو وسيلة وهدف التنمية، كأن تدهور التعليم العام وتفشي الغش والشهادات المضروبة لا يكفي، وإنما ينحدر تصنيف جامعتها الوحيدة إلى فوق الألف وترتفع تكلفة مبانيها إلى مستويات خيالية وتكلفة الطالب فيها إلى مستويات هي الأعلى في العالم، ويتحول معظم الجامعات الخاصة إلى تغليب الجانب التجاري على التعليمي.

وفي آخر تقرير لوكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني، تقدر عجز الموازنة العامة في الكويت في عام 2021 بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، أو ثلاث أضعاف وثلث الضعف لأكبر عجز لدى جاراتها في الإقليم، وهي 6% لكل من البحرين والإمارات و5% للسعودية، و4% لعُمان و1% لقطر. وقدر وزير المالية الكويتي العجز المالي المحتمل للكويت حتى مارس من عام 2025 بنحو 55.4 مليار دينار كويتي، أو نحو ثلث حجم صندوق احتياطي الأجيال القادمة، الذي بدأت الكويت تجميعه في خمسينات القرن الفائت. وفي رسالة تطمين غير موفقة، صرح وزير المالية الكويتي مؤخراً بأن الكويت لن تقلق على سداد رواتب القطاع العام، فقد جاء الدعم من ارتفاع أسعار النفط، ولم يقل أن ذلك يتحقق نتيجة سياسات الإصلاح المالي.

وحتى ما يميز الكويت ويحفظ سلامتها وهو نظامها الديمقراطي وهو ما يحتاج تعزيز في ظل ظروفها الحاضرة للارتقاء بموقعها التفاوضي أمام العالم وفي الوصول إلى توافق وطني داخلي لتبني خطة إنقاذ، بل أصبح معطلاً. وفي آخر تقرير لوحدة المعلومات لمجلة "الإيكونومست" – (Country Report) الصادر في 25 مايو الفائت، حصلت ديمقراطية الكويت على 3.8 نقطة من 10 نقاط، وجاء ترتيبها ديمقراطياً 114 من أصل 167 دولة، أي تخلفت ديمقراطيتها أسوة بالمؤشرات الأخرى مثل مدركات الفساد والتنافسية وموقعها كمركز مالي وغيرها.

في الأسبوع الفائت، أصدرت الصين قرار يسمح بزيادة حق الزوجين بالإنجاب، من طفلين، إلى ثلاثة أطفال، الدافع لذلك القرار كان هبوط عدد المواليد فيها من 16 مليون في عام 2016، إلى 12 مليون في عام 2020. وفي حساب لأثر انحسار أعداد الفئة الشبابية على المستقبل، أي بعد جيل أو ثلاثين سنة من الآن، سوف تصبح قاعدة كبار السن المتقاعدين واسعة، والقاعدة الشبابية التي تخدمهم ضيقة –ألمانيا واليابان حالياً–، مما يقوض تفوق الصين الاقتصادي، لذلك كان لا بد من قرار استباقي تحسباً للآثار في المستقبل البعيد. وعودة لما ذكر عاليه حول الكويت، التعليم يتخلف، والموارد غير المستدامة تهدر، وديمقراطيتها وهي رمز تميزها تتخلف، والتفكير ينحصر بانفراج

طالب بضرورة تشديد الرقابة عبر هيئة مختصة لحماية القطاع من المتنفذين

الحمد: وقف الارتفاع الغير منطقي والمفتعل لمواد البناء مسؤولية وزارة التجارة

دعا الرئيس التنفيذي لمؤسسة مستشار البناء للمقاولات عبدالله الحمد، وزارة التجارة والصناعة والجهات الرقابية إلي ضرورة اتخاذ التدابير العاجلة لارتفاع أسعار مواد البناء وعلي رأسها الحديد الذي شهد ارتفاعا مبالغا فيه خلال الأيام الماضية نتيجة لعدم وضع الحلول في وقتها، مؤكدا أنه حذر من هذه الارتفاعات والتي كانت متوقعة نتيجة للعوامل الخارجية التي تدفع إلي ارتفاع تكلفة المواد الخام في بلد المنشأ ومنها ارتفاع تكاليف الشحن وغيرها مما يتطلب حلولا مدروسة بالكويت لكوننا لا نستطيع التحكم في العرض والطلب.

واضاف الحمد في تصريح صحفي أن هناك حلول يمكن اتخاذها من قبل متخذي القرار في الوزارة ومن خلال سن تشريعات أو قانون يقضي بمنع الحكومة للارتفاع الغير مبرر عبر عدة نقاط منها علي سبيل المثال دراسة تكلفة المواد، مضافا إليه تكاليف الشحن ولذلك تستطيع وزارة التجارة بالقانون وقف الارتفاع الغير منطقي والمفتعل من قبل المستوردين، فضلا عن ذلك يمكن للجهات الرقابية ووزارة التجارة أن تحدد الأسعار بناء علي المعطيات والتكاليف الحقيقية إضافة إلي ذلك يجب علي الدولة أن تدعم شركات المقاولات الموثوقة.

عبدالله الحمد

وقال الحمد إن توجيه المواطن نحو الاستيراد من الخارج بذاته لا تعتبر حل للمشكلة، بل يزيدها تعقيدا كونها بابا اخرا لارتفاع الاسعار الخارجية ومنها النصب في الشحن وعملية وصول البضاعة الى الكويت، خاصة وأن المواطن قد لا يملك الخبرة والقدرة لتحديد السعر عند الشراء.

وذكر أن انشاء هيئة أو جهة مختصة بمواد البناء لديها السلطة في التعاملات الخارجية وتحديد الأسعار سوف يحقق التوازن في الأسعار وبدورها تضع الضوابط لدخول المنتجات بأسعارها المنطقية وفقا للتكاليف المعتادة والتي تطرأ لأي سبب حتي لا يستغل ضعاف النفوس الارتفاعات البسيطة بمضاعفاتها دون رقابة أو جهة تمنعها من ذلك التصرف.

ولفت إلي أن الأصل في حل المشكلة وضع الضوابط والرقابة عن طريق تحديد نقاط المشكلة قبل حدوثها حتي نتجنب تكرار هذه المعوقات، مشددا علي ضرورة تشخيص الوضع ودراسته مسبقا واتخاذ التدابير السريعة ومنها للفترة المقبلة ضرورة جلب العمالة وتوفيرها بشكل جيد لوضع حد لارتفاع الأجور وأيضا تعزيز الدور الصناعي المحلي وتحسين وضع قطاع المقاولات، تجنبا لحدوث مثل هذه التحديات التي تواجه المواطن والمقاول في وقت واحد وبسبب نقص او ضعف الرقابة تتفاقم المشكلات.

عمومية «بتروجلف» تقر عدم صرف أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة

إنعقدت الجمعية العمومية للشركة الخليجية للإستثمار البترولى – بتروجلف لإعتماد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية فى ديسمبر 2020، والتي أقرت كافة بنود الإجتماع ومنها عدم صرف أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بالإضافة الى عدم توزيع أرباح عن السنة المالية الماضية.

وعلى هامش الإجتماع صرح جاسم حسين الحمادي – رئيس مجلس إدارة الشركة بأن العام الماضي كان عاما إستثنائيا على الإقتصاد العالمي بشكل عام وعلى قطاع النفط بشكل خاص، إذ شهدت أسعار النفط تراجعات حادة أدت إلى إنهيار أسعار العقود الآجلة بشكل مفاجئ و أن القرارات التى إتخذتها منظمة الأوبك ساهمت بشكل لافت في إحداث توازن في السوق بين معدلات العرض والطلب مما ساهم في إحداث نوع من التوازن في الأسعار بعض الشيء ثم بدأت الأسعار رحلة العودة والصعود مجددا.

و أضاف أن قطاع النفط تحديدا يعتبر من أسرع القاطاعات التي تأثرت بوباء الكورونا حيث أوقفت العديد من المصانع أعمالها بالإضافة إلى إغلاق المطارات وحركة الملاحة الجوية على مستوى العالم والعديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في تقليل الطلب على النفط.

و ذكر أنه وعلى الرغم من تلك الأحداث فإن الشركة إستطاعت إلى حد بعيد المحافظة على مستويات أعمالها حيث بلغ إجمالى إيرادات الشركة خلال العام الماضي 4.2 مليون دينار كويتي بزيادة طفيفة عن العام السابق وهو ما يعد نجاحا كبيرا في الحفاظ على مستويات الإيرادات في واحدا من أكثر القطاعات المتضررة على مستوى العالم، و قال أن الخسارة التي تحملتها الشركة العام الماضي ترجع في المقام الأول إلى خسائر إنخفاض في القيمة ومخصصات وليست نتيجة العمليات التشغيلية للشركة.

وعن توقعاته للمرحلة المقبلة قال الحمادي، أتوقع أن تتحسن الأوضاع خلال الفترة المتبقية من العام الحالي و العام القادم نتيجة ظهور بشائر عودة الحياة إلى معدلاتها الطبيعية تدريجيا وهو ما سيكون له إنعكاسات واضحة على الإقتصاد العالمي وبالتبعية الإقتصاد المحلي وهو ما نتوقع أن يكون له تأثيرات إيجابية على نتائج أعمال الشركة.

جانب من عمومية بتروجلف

«بيت الأوراق المالية»: إتمام الاندماج مع «الأمان للاستثمار»

انعقدت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة بيت الأوراق المالية عن عام 2020 وترأس الاجتماع إبراهيم يوسف الغانم –رئيس مجلس الإدارة حيث رحب بالحضور وتم اعتماد كافة البنود الواردة على جدول الأعمال.

إتمام الاندماج مع شركة الأمان للاستثمار، هذا وقد صرح إبراهيم يوسف الغانم، رئيس مجلس الإدارة، أنه قد تم بحمد الله إتمام الاندماج بين شركة بيت الأوراق المالية وشركة الأمان للاستثمار في شهر مارس 2020 بطريق الضم وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، حيث أصبحت شركة بيت الأوراق المالية هي الشركة الدامجة وشركة الأمان للاستثمار هي الشركة المندمجة.

أزمة وباء كورونا وآثارها،

كما صرح فهد فيصل بودي الرئيس التنفيذي للشركة، بأنه نظرا للآثار السلبية التي نجمت عن أزمة وباء كورونا COVID–19 التي عصفت بالعالم والمنطقة ومن ضمنها دولة الكويت، فقد تأثرت الإيرادات بأزمة وباء كورونا بسبب الحظر الصحي وتوقف الأنشطة خلال العام، الأمر الذي اضطر الشركة للتعامل مع هذا الموقف الاستثنائي وأخذ مخصصات انخفاض في القيمة للشركات ذات العلاقة نتج عنه تحقيق الشركة لصافي خسارة قدرها 7.8 مليون د ك لعام 2020 تعادل 14.7 فلس للسهم الواحد. وفي هذا الإطار، فلم تقف إدارة الشركة ساكنة، بل بادرت بالتخفيف من أثر الخسارة على المساهمين، حيث قامت بتخفيض جميع تكاليف الموظفين بنسبة 27% وأيضاً المصروفات العمومية والإدارية بنسبة 40% خلال عام 2020.

أهم أحداث وأنشطة عام 2020،

كما أوضح بودي أيضاً بأنه وتعزيزاً لتوجه الشركة الأساسي في نشاط إدارة الأصول، فقد استمرت الشركة بنجاح والحمد لله في نشاط إدارة الأصول المدرجة بالأسواق المحلية والخليجية لصالح عملائها وتحقيق أنعاب إدارة بمبلغ 1.5 مليون د ك وهو مماثل لنفس أتعاب العام الماضي، مما يبرز كفاءة الشركة في هذا النشاط رغم تقلبات أسواق الأسهم الحادة التي شهدها العام.

كما استمرت المجموعة في التوسع بنجاح أيضاً في نشاط تسويق وإدارة الاستثمارات العقارية لصالح عملائها والمتمثل في تسويق الفرص العقارية التطويرية قصيرة إلى متوسطة الأجل في قطاع الصناعات الخفيفة بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال الشراكة الاستراتيجية مع أحد أكبر المطورين المتخصصين في هذا المجال، حيث أتمت الشركة في شهر مارس 2020 بيع أول مشاريعها العقارية محققة ربح قدره نحو 400 ألف د ك يصافي ربح بلغ 40% خلال فترة تملك قدرها عامين ونصف فقط بالإضافة إلى تحقيق أتعاباً تحفيزية، كما انتهت في شهر مايو 2020 من تسويق ثاني وثالث مشاريعها العقارية المرخصة من هيئة أسواق المال والتي من المتوقع أن تحقق عوائد متميزة للمستثمرين متناسبة مع المخاطر المدروسة وأيضاً أتعاب جيدة للشركة.

أما بالنسبة للاستثمار في الأنشطة التعليمية، فقد قامت الشركة الزميلة دار السلام للخدمات التعليمية، باستئناف نشاطها من خلال التعليم الالكتروني وتطبيق شروط وزارة التربية في الكويت بتخفيض الرسوم بنسبة 25% في المدارس الخاصة مع تقليص المصاريف التشغيلية لاستيعاب انخفاض الإيرادات المؤقت، كما استكملت الشركة تنفيذ خطتها الاستراتيجية حيث اطلقت في شهر أبريل 2020 مدرسة جديدة بالنظام الهندي المتميز لتصبح أول مدرسة تحت رعاية منظمة دلهي العالمية المرموقة خارج الهند ليرتفع بذلك عدد المدارس التي تنضوي تحت مظلتها الى ثلاث مدارس وتعمل على إضافة مدرسة رابعة ثنائية اللغة في عام 2021.

وأفاد يوسف إبراهيم الغانم نائب الرئيس التنفيذي للشركة، بأن النظرة إلى المستقبل وخاصة بعد الاندماج تنطلق من ثلاث محاور رئيسية، الأول هو السعي لتعزيز مكانة الشركة ككيان استثماري واستشاري متميز يعتمد بصورة أساسية على استغلال مهاراته وخبراته المتراكمة في تنمية الإيرادات وخاصة أتعاب الإدارة والأتعاب الاستشارية عن إدارة أصول العملاء في ثلاث قطاعات رئيسية وهي إدارة الاستثمارات المدرجة (في الأسواق المحلية والخليجية) وإدارة استثمارات الملكية الخاصة (في القطاعات التشغيلية المحلية والخليجية) وإدارة استثمارات العقار الدولي (في الولايات المتحدة الأمريكية).

عمومية بيت الأوراق المالية

«الخليج» يطلق مبادرة جديدة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

إدراكًا لأهمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتماشيًا مع توجه بنك الكويت المركزي، أطلق بنك الخليج مبادرة جديدة للمشاركة بنهج أكثر شمولية للشركات الصغيرة والمتوسطة، عبر التفاعل مع هذه الشريحة من خلال عمل شراكات مع مختلف القطاعات والجهات المتخصصة.

وعلى صعيد آخر، فقد أصدر بنك الخليج ضوابط التمويل للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة كورونا في بداية الأزمة في سنة 2020، وكذلك مشروع قانون الضمان الذي رأى النور في أبريل 2021 لإنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمن فيهم أصحاب المشروعات الناشئة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا.

وحول هذا القانون، قال مساعد مدير عام الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج، مشعل الوزان: "أطلقنا مباشرةً منصة إلكترونية لاستقبال طلبات عملائنا المتضررين جراء الأزمة وعواقبها، حيث قدم الدعم لعملائه من الشركات المتضررة من خلال ضوابط التمويل بمبلغ يفوق 30 مليون دينار كويتي، كما يتطلع البنك للمساهمة الفعالة بتطبيق قانون إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي تضمن من خلاله الدولة 80% من إجمالي المديونية بعد استيفاء جميع متطلبات التقديم المذكورة بالموقع، وتوفير جميع البيانات التي يطلبها البنك لغرض القيام بالدراسة الائتمانية، حيث يتم بذل العناية الواجبة للتحقق كون الضمان يُقتطع من الأموال العامة."

كما تعمل إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج ضمن الخطة الاستراتيجية على تطبيق التحول الرقمي لجميع العمليات والخدمات التي تقدمها الإدارة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي سيتم إطلاقها قريبًا. وتهدف من خلال ذلك إلى تقديم منتجات أكثر لدعم العمليات المصرفية والمساهمة في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل مع بنك الخليج.

وأضاف مشعل الوزان: "بنك الخليج يخدم حاليًا أكثر من 7،000 شركة من خلال قطاع الأعمال وأفرع بنك الخليج. ويوفر جميع المعاملات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، بما فيها خدمات

مشعل الوزان

التحصيل والدفع، وتحويلات رواتب الموظفين، وخدمات نقاط البيع وبوابات الدفع وروابط الدفع، إضافة إلى فتح الحسابات بجميع أنواعها، وإصدار بطاقات السحب الآلي للشركات، إلى جانب تقديم الحلول التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة."

وبهدف تعزيز تجربة العميل، أطلق بنك الخليج بوابة إلكترونية خاصة تتواصل من خلالها الشركات الصغيرة والمتوسطة مع البنك للاستفسار عن الخدمات والمعاملات المصرفية التجارية والبدء بطلبات التمويل النقدية وغير النقدية. ويمكن للعملاء الوصول لهذه الصفحة عبر هذا الرابط: https://www.e-gulfbank.com/en/sme

كما يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التواصل مباشرة مع مختلف وحدات بنك الخليج المتعلقة بخدمات بطاقات السحب الآلي والائتمان والمعاملات المصرفية عبر الانترنت ونقاط البيع وبوابات الدفع. أو يمكنهم البدء بتقديم طلبات التمويل عبر تعبئة النموذج الذي يحتوي على معلومات الشركة والمعلومات المصرفية ومتطلبات التمويل الأولية، على أن تُرسل إلى البريد المخصص ليتم فحص الطلب من قبل البنك قبل أن يجري التواصل مع العميل لاستكمال الإجراءات إذا ثبتت الجدوى الاقتصادية للبنك.